ظاهرة الفساد: تأصيل نظري لواقع دولي

د. بن عزوز حاتم
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة العربي التبسي-تبسة-

ملخص:

يعرض هذا المقال ظاهرة الفساد التي تعد من الظواهر الإجرامية التي لها تأثير سلبي كبير على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصاديات الإقليمية و الوطنية ،فهو يعتبر أكثرها فتكاً بالأمن والسلم المجتمعي؛ ذلك أنّه يصيب مفاصل حيوية ومؤثرة في الدولة، كالاقتصاد ،السياسة، الصحة، التعليم وغيرها من المجالات التي تشمل البناء الاجتماعي ككل على اختلاف مستوياته، فالفساد الاقتصادي و السياسي و الإداري تطور ليصبح من الجرائم المستحدثة التي تنتشر في بيئة حاضنة ناتجة عن تراكمات قيمية اجتماعية فضلا عن جزء من بيئة عالم المال و الأعمال و السياسة، ومن هذا المنطلق تضافرت الجهود الدولية وعملت الهيئات الرسمية الدولية، الإقليمية و الوطنية على مكافحة هذه الظاهرة وهذا بسن قوانين وتأسيساستراتيجيات و وضع تدابير وقائية وأخرى علاجية لمحاربة هذه الظاهرة الطفيلية و الحد من تأثيرها السلبي.

الكلمات المفتاحية: الفساد،الفساد الاقتصادي، الفساد الاجتماعي، الفساد الإداري.

Abstract :

Displays this article the phenomenon of corruption، which is the criminal phenomena which have a negative impact on the world economy as well as the regional economies and national، it is considered the most lethal of peace، security and the community; it affects vital joints and effective in the nation، the economy، politics، health، education and other domain that include the social construction as a whole on the different levels، corruption and the

economic and political and administrative evolved into crimes developed، which spread in the incubator resulting from the accumulations of social value as well as part of the environment of the world of money، business and politics، it is in this spirit that concerted international efforts and worked official bodies and international، regional and national capacity to combat this phenomenon، this is the enactment of laws and Developing strategies the establishment of preventive measures and remedial measures
to combat this phenomenon، parasitic infections and limit Negative impact.

Keywords: corruption، economic corruption، administrative corruption، social corruption.

مقدمة:

شهدت العقود الاخيرة تنامي كبير لظاهرة الفساد في الدول و انتشار كبير لفضائح الفساد حيث أصبح الفساد يهدد الاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي للعديد من الدول و أصبح أداة في يد أفراد نافذين و منظمات الإجرام المنظم لبلوغ أهدافها الاجرامية ، إذ تستخدمه للوصول الى مصالحها ، ما يترك أثار سلبية و مدمرة على مستوى الحكومات والمؤسسات بمختلف أنواعها ،فسنويا يتم تحويل 1000مليار دولار كرشاوي، فضلا عن اختلاس 2600 مليار دولار سنويا أي ما يمثل 5%من PIB (الإنتاج الخام العالمي)[1]، وسنعرض في هذا السياق تفصيل نظري لهذه الظاهرة محاولين تسليط الضوء على مختلف جوانبها.

1-تعريف الفساد:

الفساد مصطلح له معاني كثيرة وهو في أوسع صورة إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة[2].

أما اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد فإنها تطرقت الى الصور التي استخدم فيها الفساد (حالاته) ، و حصرتها في ما يلي:

رشوة الموظفين العموميين الوطنيين، رشوة الموظفين العموميين الاجانب و موظفي المؤسسات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات او تبديدها أو تسريبها بشكل اخر من قبل موظف عمومي، المتاجرة بالنقود ، إساءة استغلال الوظائف ، الشراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس الممتلكات أو مواصلة الاحتفاظ بها، إعاقة سير العدالة[3].

و من اشكال الفساد الاخرى أيضا يوجد:

-**المحسوبية:** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب او عائلة او منطقة دون ان يكونوا مستحقين .

-**المحاباة:** أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للوصول الى مصالح معينة.

-**الواسطة:** أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل او الكفاءة اللازمة مثل: تعيين شخص في منصب معين بسبب القرابة او الانتماء....الخ.

-**نهب المال العام:** أي الحصول على أملاك الدولة و التصرف بها بغير وجه حق بشكل غير علني و تحت مسميات مختلفة.

-**الابتزاز:** أي الحصول على أموال مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد[4].

و تجدر الإثارة إلى أنه أي تعريف أو شكل أو نشاط من أنشطة الفساد أن تتوفر فيه الشروط الثلاثة الآتية:

- **مبدأ التحفظ:** يتطلب هذا المبدأ ألا تكون للعلاقات الشخصية أو غيرها أي دور في اتخاذ أي قرار يتعلق بمصالح عدة أفراد.
- **مبدأ التجمد (القصد):**أي يكون هناك انتهاك مقصود لمبدأ التحفظ.
- **الفائدة** :أي يحقق هذا الانتهاك مصلحة أو فائدة للفرد المخالف للمبدأ[5].

2ـ أنواع الفساد[6]:

للفساد صور و تصنيفات مختلفة، فكل باحث أو مختص يصنف الفساد حسب زاوية الدراسة، ومن هذه التصنيفات نجد:

2-1-فساد عرضي (فردي) ، مؤسسي ، منظم (ممتد) : و يعتبر كظاهرة تمس المجتمع بكافة طبقاته حسب "جونسون" ، و تتحدد أنواعه للمعيار المطبق كما يلي :

-معيار الفئة المطبقة: و يتضمن فساد القمة ، الفساد المؤسسي ، و الفساد الإداري والبيروقراطي.

-معيار حجم الفساد: حيث يقسم الفساد حسبه إلى الفساد الكبير و الفساد الصغير.

-معيار تنظيم الفساد: حسب هذا المعيار يوجد فساد منظم و آخر غير منظم.

-معيار نطاق الفساد: أي النطاق الجغرافي لممارسته، ويقسم إلى الفساد المحلي و الفساد الدولي.

-معيار طبيعة العلاقة بين طرفي الفساد : و يقسم إلى الفساد القسري و الفساد التآمري.

-معيار أطراف العلاقة: فردي و ثنائي و أكثر.

فتربط الشفافية عكسيا بالفساد الإداري ، وهي العلاقة التي تربط المساءلة بالفساد السياسي ، أما الرشوة فتعبر نموذجا للفساد الإقتصادي ، ولها عدة صور تختلف حسب الزمان و المكان[7].

2-2-الفساد الصغير (Petty corruption): و يمارسه صغار الموظفين ذوي الأجور المتدنية، حيث يتم اللجوء إلى الفساد كالرشوة لتغطية التكاليف المعيشية الضرورية.

2-2-2-الفساد الكبير (Grand corruption):و هو ناتج عن كبار الموظفين أو السياسيين و يتميز بضخامة تكلفته و إتساع تأثيره على المجتمع لذا يعتبر أخطر من النوع الأول[8].

2-3-فساد سياسي ، اقتصادي ، اجتماعي ، إداري و ثقافي[9]:

2-3-1-الفساد السياسي: ويشكل قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنخبة و السلطة السياسية[10] ، و لذا عرفت الأمم المتحدة الفساد السياسي بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيقي مكاسب خاصة ،أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على المصالح الآخرين، فمتى تم تقديم المصالح الخاصة لصانعي القرار على المصالح العامة ، كان ذلك دليل على وجود الفساد السياسي[11]،و ترى منظمة الشفافية الدولية بأنه اساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسئولين سياسيين من

أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ، ولا يشترط أن يكون هناك تبادلا للمال ، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين(12) ،و لا يقتصر الفساد السياسي على نمط معين من أنماط الحكم السياسي و لا على دولة نامية أو متقدمة ، إلا أنه يكون أكثر تشعبا في الدول المتخلفة الدكتاتورية و هي الحقائق التي نشرتها وثائق "ويكيليكس"[13].

2-3-2-الفساد الاقتصادي:

هو الحصول على منافع مادية و أرباح عن طريق أعمال منافية للقيم و الأخلاق والقانون كالغش التجاري و التلاعب في الأسعار من خلال افتعال في الأسواق[14].و يعرفه JOHNSON بأنه إساءة استخدام الأدوار "يقصد الوظائف" العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة[15]،و يتجسد الفساد الاقتصادي في اتخاذ القرارات في الشأن العام ، وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد و المنافع الاقتصادية و توزيع العائد و الناتج الاقتصادي في المجتمع وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة ، وليس وفقا لصالح العام ، و يرى "تانزى" أن الفساد الاقتصادي يأتي على أشكال وصور مختلفة ، كبيع الخدمة أو القرار لصالح جهة ما تشتريه ، ولذلك يعرفه "ويبي" بأنه إساءة استخدام موظفي الحكومة سلطتهم بإبتزاز أو قبول الرشاوي من القطاع الخاص من أجل منفعتهم الخاصة ، و هو بيع غير مشروع للممتلكات أو خدمات مؤسسة حكومية من أجل مكسب خاص (رشوة) للبائع (المسؤولين الحكوميين) و ليس للمؤسسة[16].

3-3-2-الفساد الإداري:

ويقصد به الانحرافات الوظيفية لموظفي القطاع العام و الخاص على حد سواء من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني و ضوابط القيم الفردية و هو ما يرمز لاستغلال موظفي الدولة لواقعهم و صلاحيتهم للحصول على مكاسب و منافع شخصية بطرق غير مشروعة[17].

و يعرف "CeraldE.Caiden"و"NaoniJCaiden"الفساد الإداري بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لإعتبارات خاصة كالأطماع المالية ، و المكاسب

الاجتماعية ، و ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية ، ومن جهة أخرى على أنه الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة فيها الموظف نتيجة لمحفزات مادية أو غير مادية غير قانونية للقيام بعمل لصالح مقدم المحفزات و بالتالي إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، و ينظرون للفساد نظرة ايجابية على اعتباره حالة مؤقتة تنتهي مع تطور و نضوج للمجتمع[18].

2-3-4-الفساد الاجتماعي و الفساد الثقافي :

هو خلل في القيم الاجتماعية و تغيير في النظم القيمية و الأخلاقية و انحراف في الضمير الجمعي للمجتمع بصفة عامة ، و يتجسد ذلك في الخروج عن قيم المجتمع السليمة و الاتجاه نحو الإنحراف وبالتالي ضعف قواعد الضبط لدى الأفراد (الضبط الذاتي) ، أما الانحراف الثقافي فهو خروج عن الثوابت العامة لجماعة ما يشكل خطر في الموروث الثقافي للجماعة و يهدد بتفكك المعايير و القيم و العادات و التقاليد المتعارف على ايجابياتها و سلامتها.

3-الأنماط المستحدثة للفساد:

هناك العديد من الأنماط المستحدثة للفساد و نذكر منها:

3-1-الفساد في مجال الخدمات الصحية : يضيع سنويا من ميزانيات الدول بين 5 إلى 15% من إجمالي الدخل الوطني الفساد من القطاع الصحي ، و يشمل هذا النوع من الفساد القطاعين العام و الخاص ، و تتمثل أشكال الفساد في هذا المجال في (الإختلاس والسرقة في ميزانية الصحة ، الفساد في أنظمة الدفع و تزوير المستندات ، سرقة التعويض، الابتزاز للحصول على خدمات صحية من المريض مع أنها مجانية).

3-2-الفساد في مجال التعليم:

في دراسة نفذت سنة 2005 على 10 دول * توضح أن هناك ممارسات فساد منظم في نفقات المدارس و الجامعات امتدت لأكثر من عقدين من الزمن افقدت الآلاف من أبناء تلك الدول من فرص التعليم ، كما قللت تلك الممارسات من جودة مخرجات التعليم ، مما انعكس سلبا على خطط التنمية ، وأكدت الدراسة على سبيل المثال أ،

المكسيكيون يدفعون رشاوي سنوية تقدر ب30 مليون دولار للحصول على مقاعد لأبنائهم في المدارس الحكومية المجانية ، وفي "البرازيل" تفقد بعض المحافظات 5.5% من الأموال المرصودة كرواتب للمعلمين بسبب الفساد ، أما "نيكاراغوا" فقد توضح أن الصيانة السنوية الوهمية للمدارس تكلف التعليم مليون دولار سنويا[19].

3-3-الفساد في مجال البيئة : تتجسد أنماط الفساد في هذا المجال خصوصا في التعامل مع النفايات النووية ، التي أصبحت تجارة رائجة وسط عصابات الجريمة المنظمة و بعض الحكومات الفاسدة ، التي تحصل على مبالغ طائلة مقابل استلام و دفن النفايات في أراضيها و السماح بالمرور أو الانتظارفي مياهها الإقليمية .

الفساد في قطاع الاستثمار العمومي[20]:

3-4-الفساد في مجال النفط :

أصبح النفط كمحور للاقتصاد العالمي ميدانا مفتوحا للفساد و ممارسات الجريمة المنظمة ، ورغم الضوابط و الاتفاقيات التي تعمل بموجبها الدول المنتجة ، نجد من يتلاعب بهذه السلعة الإستراتيجية و تكتسب من وراء ذلك أضعاف عائدات الدول المنتجة للنفط ، و يتميز هذا النوع من الفساد بصفة الجرائم العابرة للحدود ، و يتجسد في (استغلال أعالي البحار ، افتعال الأزمات ، المضاربات الوهمية التي تضاعف الأرباح ، برنامج النفط مقابل الغذاء للO.N.U).

3-5-الفساد في مجال السلاح النووي :

يشكل الفساد في مجال السلاح النووي أكثر أنواع الفساد خطورة على البشرية ، رغم الجهود التي تبذلها الدول الكبرى و الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تشير التقارير أن معلومات انتاج الطاقة النووية قد وصلت إلى علماء أكثر من 50 دولة ، و أن الأبحاث العلمية السرية منها و المعلنة تتقدم في كثير من الدول ، و لا شك أن الفساد يلعب دور كبير في نقل تكنولوجيا الطاقة النووية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ،و يشمل الفساد في هذا المجال الاتجار بالمعلومات (بيع المعلومات) و مدخلات هذه الصناعة و موادها الخام و إجراءات الرقابة و التفتيش و التستر على القدرات النووية لبعض الدول ، و قد يكون هذا المجال من أكثر المجالات التي يرتبط فيها الفساد بالجريمة المنظمة.

3-6-الفساد في مجال الإتجار بالبشر:

يعتبر الإتجار بالبشر من الجرائم المستخدمة، حيث هناك علاقة وثيقة بين هذا النوع من الفساد و الجريمة المنظمة، فقد تفشت هذه الظاهرة خلال العقود الأخيرة، إذ يتراوح عدد الأشخاص الذين يتم نقلهم و الاتجار بهم ما بين 800 ألف إلى مليون شخص سنويا و معظمهم من النساء و الأطفال ، علاوة على الهجرة غير المشروعة و تسلل العمالة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية، و تؤكد تقارير الأمم المتحدة الرسمية الى سيطرة عصابات الجريمة المنظمة على مختلف أنماط جرائم الاتجار بالبشر معتمدة على الفساد أجهزة تنفيذ القانون في بعض الدول و مناطق العبور، خاصة الشرطة و سلطات الجمارك و أمن الحدود والسلطات الصحية و مرافقها[21].

4-العوامل المساعدة على الفساد:

هناك العديد من العوامل المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفساد منها:

-عدم وضوح النظام الضريبي و عدم شفافية القوانين و الاجراءات الضريبية.

-ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية و خاص تلك التي تتطلب نفقات و مصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين الى جني أرباح كثيرة .

-ضعف مؤسسات الرقابية (البرلمان، الجهاز القضائي، المجتمع المدني)[22].

-سيادة بعض القوانين والصلاحيات التي تمنح مسئوليات و صلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار و منح بعض الخدمات العامة أو سن قوانين أو تشريعات معينة(تراخيص، مختلف الوثائق الرسمية)[23].

-اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، حيث يعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد، لأن الأفراد يميلون الى دفع الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد و الاجراءات و النظم و التعقيدات الإدارية[24].

-نقص أو ضعف القوانين المكافحة لظاهرة الفساد.

-ضعف الآليات الديمقراطية و آليات المساءلة[25].

-عدم وجود ميكانزمات اجتماعية داخلية تطبق إدارة جودة الخدمات.

-تزايد التعقيدات الإجرائية في جميع مستويات الأداء الحكومي.

-سوء استخدام السلطة التقديرية و عدم الوثوق في تفسير و تطبيق الأنظمة و القوانين في نطاق القطاع العام.

-انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميينsous-payés[26].

-عدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية[27].

-ضعف التحفيز وسط موظفي القطاع العام .

-عدم وجود فرص لمشاركة الموظفين العموميين في صناعة القرارات التي تنفرد بها القيادات الإدارة العليا.

-ضعف وسائل الإعلام و انشغالها بالأمور الهامشية وعدم التطرق الى المواضيع التي تمس المصالح الحقيقة ، خاصة في الدول النامية.

-عدم توفر المعلومات الخاصة بمشاريع التنمية و مصادر تمويلها و الجهات المكلفة بالإشراف عليها[28].

-غياب القدوة السياسية و ضعف الارادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لضعفهم أو تورطهم في قضايا الفساد.

-المغالاة في مركزية الإدارية المركزية الحكومية[29].

-ضعف الضبط غير الرسمي (العادات، التقاليد، الدين) في محاربة ثقافة الفساد والانحراف الثقافي الموجود داخل المجتمع.

-محفزات دولية: عبر المساعدات الأجنبية و الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية[30].

5-خصائص الفساد:

للفساد مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي أنماط الإجرام المنظم، وهذه الخصائص هي:

- الفساد مشكلة عابرة للحدود[31]، ويمثل كذلك أداة مهمة من أدوات الجريمة المنظمة.

- يتم الفساد من خلال "اطر شبكية" معقدة وسرية و متعددة الأطراف، وليس مجرد ممارسات فردية.

- الفساد له عواقب ضارة على تحقيق التنمية و فعالية الإصلاحات الاقتصادية.

- رغم تنوع الفساد، فان أخطره ذلك الذي يكرس نفسه بمرور الوقت و يعيد إنتاج نفسه ضمن الحلقة المفرغة للفساد.

- الفساد يشوه السياسات الحكومية من خلال دور الحكومة في توزيع الموارد.

- ضمن الاقتصاد السري" الموازي، غير الرسمي ،الظل" ينمو جميع أنواع الفساد.

- تؤثر العولمة في انتشار الفساد عبر أنحاء العالم بدرجات متفاوتة.
- الفساد عملية تدعمها بعض الدول الأوروبية في الخفاء و بأساليب غير مباشرة، عن طريق وجود قوانين تجرم الفساد الداخلي ضمن إطار العولمة.

6-الآثار المترتبة على الفساد:

6-1-الآثار الاقتصادية للفساد[32]:

- يشكل الفساد عائقا أمام النمو الاقتصادي ،فهو يعمل عائقا أمام التنمية من خلال تحريف أغراض الإنفاق العام وتقويض الكفاءة و إعاقة الاستثمار و النمو، كما أن الفساد يحبط جهود القطاع الخاص للاستفادة من فرص العمل و النمو و يقوض التنافس الاقتصادي[33].
- الانتقال الطارئ من نظام الاقتصاد الموجه في الدول الشمولية اوجد فرصا كبيرة للتحول من الفساد الحكومي المنظم إلى فساد مفتوح أكثر خطورة.
- أدى الفساد إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في بعض الدول وهذا راجع إلى خلل في أداء الحكومات[34].
- يؤثر لفساد على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار و يزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل الملكية و يضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية و الأجنبية ويؤدي إلى انتشار الرشوة.
- يؤدي الفساد إلى إضعاف البنية التحتية و الخدمات العامة ويضعف المشاركة في الأنشطة الإنتاجية و البحث عن الربح السريع غير المشروع، والتحديد من قدرة الدولة على زيادة إيراداتها ،ويقوم بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي[35].
- التأثير على أهداف التنمية المستدامة، فالرشوة و السعي إلى الربح الاقتصادي يؤديان إلى تحميل المؤسسات التجارية تكاليف إضافية، و يهدد الإنتاجية الاقتصادية ،وتصبح المنافسة منصبة على مقدار الرشوة ،و يؤدي كذلك

إلى قصور في عمل الأسواق وتشويه بنية الاتفاق العام بالتركيز على أنشطة يمكن أن تؤدي إلى دفع رشاوى كبيرة كأشغال البناء الكبرى في الدولة وعقود الأسلحة.

- خفض مستوى الاستثمار لخرجي المباشر جراء بروز تكاليف إضافية مشبوهة وخلق غموض في ظروف العمل[36].

2-6-الآثار السياسية للفساد:

يؤثر الفساد على طبيعة نظام الحكم و فعالية ، فهو يهاجم نوعية ادارة الشؤون العامة و استقرار الدول من خلال تقويض أسس النظام السياسي و تختلف النتائج السياسية حسب نوع الفساد و مستواه ، إضافة إلى نوع النظام السياسي الذي يحدث في ظله و يتجلى ذلك في :

-تحوير السياسات العامة و إبعادها من المصلحة العامة و احلال المصلحة الشخصية مكان المصلحة العامة.

-اضعاف حكم القانون و هيبة المحاكم .

-تغيير صورة السياسيين و تشجيع الناس على الانخراط في السياسة لأسباب خاطئة.

-تقويض الثقة بالسياسيين و تشجيع الناس على الانخراط في السياسة لأسباب خاطئة.

-تقويض الثقة الدولية بالحكومات التي ينتشر فيها الفساد.

-المساعدة على عدم الاستقرار السياسي و تفاقم الانقسامات و الخلافات الداخلية.

-إفساد السلوك الانتخابي و النتائج الانتخابية حيث يوجدان .

-ابقاء الفقراء في حال من التهميش السياسي.

-تعزيز الهيمنة السياسية للنخب الحاكمة و التخفيف من المنافسة السياسية[37].

-تأخير التنمية السياسية و تشويهها و نمو النشاط السياسي على أساس المحسوبية الزبونية و المال.

-تجميد آلية نشوء النخب بما يخدم مصلحة النخب الموجودة.

-التخفيف من شفافية اتخاذ القرارات السياسية[38].

-الكثير من فضائح الفساد كانت وراء الإطاحة بالعديد من الحكومات و الشخصيات السياسية في بعض الدول الصناعية الكبرى و الدول النامية[39].

-الإثراء غير المشروع للكثير من السياسيين : فهذه الجريمة تجسد صورة من صور الفساد المراوغ و الذكي ، بالإضافة إلى أن استشراء الفساد و تحالفاته السياسية و الحزبية يمهد في الغالب و يواكب أنشطة إجرامية أخرى[40].

-التفرد بالسلطة لحماية مصالح الأقلية الفاسدة ما ينتج عن ذلك التعسف في استخدام السلطة، و له صور عديدة تشترك جميعا في تأثيرها السلبي على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية[41].

-الفساد ينتهك حقوق الإنسان ويحط من القيمة الإنسانية للفرد.

6-3-الآثار الاجتماعية للفساد:

من الناحية الاجتماعية يفرض الفساد من السلوكيات و المواقف و المعتقدات ، وهو يخلف انقساما و يساهم مساهمة كبيرة في التفاوت الاجتماعي و النزاعات ، و يمكن هذه الانقسامية أن تتخذ مستويين : أفقي و عمودي ، فعلى الصعيد الأفقي يفرق هذا المستوى الفقير عن الغني و المهمش عن المشارك ، و هو يشجع الفقير في النظر إلى الحكومة كمصدر للضرر والاضطهاد لا كقوة ممكنة ، و يعزز احساس الفقراء بالضعف والاقصاء و على المستوى العمودي يساعد الفساد على تشجيع الانقسامات و الخلافات المجتمعة و يؤدي الفساد كذلك إلى تفكك التماسك الإجتماعي[42].

و تتجلى آثار الفساد الاجتماعية في أنه يمكن ان تسفر عن حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية صغيرة على حساب طبقة وسطى واسعة تعرف تراجع لدورها ، و يزداد الوضع سوء بسبب ظاهرة غسل أموال الفساد التي هي في الغالب نتيجة طبيعية و ربما حتمية لظاهرة الفساد ذاتها ، حيث يشكل ذلك تهديدا للتنمية الاجتماعية الشاملة[43].

-يتسبب الفساد كذلك بالفقر و يخلق عوائق أمام التغلب عليه[44].

7ـ الفساد و الجريمة المنظمة:

تتجسد العلاقة بين الفساد و الجريمة المنظمة في أن كل منها يشكل سبب و نتيجة للأخر فالجرائم التي صنفت كأنماط من جرائم الفساد هي جرائم منظمة، و التنظيم الهيكلي للجريمة المنظمة يقوم على الفساد، فجماعات الاجرام المنظم تتبع استراتيجيات لاستقطاب الموظفين العموميين و رجال تطبيق القانون و رجال العدالة الى الاماكن التي تسيطر عليها(أماكن القمار و اللهو ، المطاعم) و بالتالي تتمكن من اغرائهم أو ابتزازهم او تهديدهم او رشوتهم و ذلك ليكونوا عونا لهم عند الضرورة ، فضلا عن

استقطاب الشباب الذين يعملون في المؤسسات العمومية و الخاصة الذين يمتلكون قدرات فنية و علمية وتقنية هامة، و ذلك من أجل استغلالهم في تسهيل المعاملات أو التمرير المعلومات أو صفقات (تقديم التسهيلات المطلوبة منهم)[45].

فجماعات الجريمة المنظمة تسيطر على النشاطات التجارية و الاقتصادية غير المشروعة و المشروعة في كل من إيطاليا و بلدان أوروبا الشرقية و العديد من دول أمريكا اللاتينية و آسيا[46]،ما يفتح الباب أمام الفساد في العديد من القطاعات إما التي تسيطر عليها مجموعات الجريمة المنظمة أو القطاعات و المؤسسات التي تتعامل معها أو تمر عليها مصالحها، و بالتالي تستخدم جماعات الإجرام المنظم كل سبل و وسائل الفساد للوصول إلى أهدافها ، و يشمل في الوقت الراهن حتى الدول الكبرى.

8.الجهود الدولية و الإقليمية لمكافحة الفساد:

مع تزايد عدد فضائح و قضايا الفساد في جميع بلدان العالم (الصناعية و النامية) و ازدياد الوعي بالآثار المختلفة السلبية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أمنية)،عملت العديد من الهيئات الدولية على مكافحة الفساد بأنواعه[47] ،وتضافرت الجهود الدولية والاقليمية لمكافحة هذه الظاهرة ، و من هذه الجهود نذكر منها أغلبها ، حيث لا يمكن التفصيل في عناصرها بسبب تعددها وكثرة تفاصيلها ، لذلك سنكتفي بذكر أهمها:

8-1-جهود مكافحة الفساد[48]:

-إطلاق برنامج الدولي ضد الفساد سنة.1999

-إعلان فيينا سنة 2000.

-اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم اعدادها و متابعتها حيث تم اقرارها ودخولها حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005.

-الصكوك الدولية لمكافحة الفساد: الصكوك هي:

1-اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود 2000.

2-إعلان الأمم المتحدة ضد الفساد و الرشوة في المعاملات التجارية.

3-اتفاقية المجلس الأوربي للقانون الجنائي ضد الفساد.

4-اتفاقية المجلس الأوربي للقانون المدني ضد الفساد.

5-المبادئ التوجيهية العشرون لمحاربة الفساد الصادرة عن المجلس الأوربي في نوفمبر1997.

6-القانون النموذجي لسلوك الموظفين العموميين.

7-اتفاقية الاتحاد الاوربي لحماية المصالح المالية.

-جهود منظمة الشرطة الجنائية الدولية.

-جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد.

-صندوق النقد الدولي 1997.

-منظمة التجارة العالمية 1996.

-منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

-منظمة الشفافية العالمية1998[49].

8-2-الجهود الاقليمية لمحاربة الفساد:

-اتفاقية البلدان الامريكية لمكافحة الفساد سنة 1996.

-اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الاجانب 1997.

-اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الاوروبية 1997.

-اتفاقية المجلس الاوربي للقانون الجنائي بشأن الفساد 1999.

-ميثاق الاستقرار ضد الفساد 2000.

-مشروع بروتوكول الاتحاد الافريقي ضد الفساد و بروتوكول منظمة تنمية دول جنوبي افريقيا (سادك) ضد الفساد و المبادئ الخمسة و العشرون للتحالف العالمي الافريقي ضد الفساد.

-اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و بنك التنمية الاسيوي2001.

-اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد و التي اعتمدت اللجنة الوزارية للمجلس الأوربي 1999.

-اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد و محاربته 2003.

3-8-الجهود العربية لمكافحة الفساد:

-إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد و الشروع في بلورتها ضمن سياق التشريعات الوطنية.

-اعداد اتفاقية عربية لمكافحة الجريمة المنظمة .

-وضع قانون عربي نموذجي لمكافحة الفساد.

-اعداد قانون عربي نموذجي استرشادي لمكافحة غسيل الأموال.

-اعداد المدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين الحكوميين و الشروع في بلورتها على المستويات الوطنية[50].

خاتمة:

يبقى الفساد بجميع أشكاله أحد العوامل الرئيسية المعيقة لعمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ ولهذا فان أحسن وسيلة لمحاربة الفساد هو أن تكون هنالك خطة استراتيجية شاملة تستوجب التعاون الدولي (حكومات ، برلمانات ، منظمات غير حكومية ، رجال أعمال ، وسائل الإعلام المختلفة ، القطاع الخاص) لمواجهتها وإبداء قدر أكبر من الاهتمام بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهة الفساد ، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل أشكال الفساد المعاصرة، وهذا في جميع المجالات.

الهوامش:

1. Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime (ONUDC) :Corruption et Développement.p1.www.anticorruptionday.org.
2. منظمة الشفافية الدولية،ملخص تنفيذي، 1993،ص 13.
3. Convention des nations unies contre la corruption ، Office Contre la Drogue et le Crime، Nation Unies ،New York ،2004 ، p p 17-21.

4. بركات سارة و زايدي حسيبة : الحوكمة الجيدة و محاربة الفساد و الرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، الملتقى الوطني حول:حوكمة الشركات

كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 06-07- ماي 2012، ص 07.

5. بوريس بيجوفتش :آراء في الفساد ...الأسباب و النتائج ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،خبرات عالمية، واشنطن،العدد2004،13،ص23.

6. Cheryl W.Gray et Daniel Kaufmann : corruption et développement، Revue Finances et développement، Mars 1998، p1.

7. عبد القادر خليل : الحكومة و ثنائية النحول نحو اقتصاد السوق و تفشي الفساد (دراسة إقتصادية تقييمية حول الجزائر) ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46، 2009، صص:93،92.

8. عبد المجيد حمد الحراحشة:الفسادالإداري:دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني،إشراف نعيم نصير،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،قسم الإدارة العامة،جامعة اليرموك،الأردن،2003،ص29.

9. L'organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption (GOPAC) : Combattre la Corruption، Manuelle du Parlementaire، Canada، Aout 2005، pp21-22.

10. بن لحسن الهواري: أثر آليات العولمة على الفساد الإداري و المالي في الدول العربية (تحليل نظريو كيفي)،مداخلة في الملتقى الوطني حول:حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري،يوم06و07 ماي،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة،2012، ص4.

11. محمد الأمين البشر :مرجعسابق،ص48.

12. بن لحسن الهواري:مرجعسابق،ص4.

13. بن رجم محمد خميسي و حليمي حكيمة : الفساد المالي و الإداري : مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها ، مداخلة في الملتقى الوطني حول:حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري،يوم06و07 ماي،كلية العلوم الاقتصادية،جامعةبسكرة،2012،ص5.

14. محمد الأمين البشر : مرجع سابق ،ص48.

15. عبد الله بت خالس الجابري : الفساد الاقتصادي : أنواعه ، أسبابه ،آثاره و علاجه ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، (د.س.ن)،ص7.

16. بن لحسن الهواري : مرجع سابق ،ص5.

17. بن رجم محمد خميسي وحليمي:مرجعسابق،ص5.
18. مفتاح صالح و معارفي فريدة : الفساد الإداري و المالي : أسبابه ، مظاهره و مؤشرات قياسيه، مداخلة في الملتقى الوطني حول:حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري،يوم06و07 ماي،كلية العلوم الاقتصادية،جامعةبسكرة،2012،ص5.

*-تقع أغلبية هذه الدول في أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى روسيا.

19. محمد الأمين البشير :مرجع سابق ، ص ص:56-61.
20. انظر:

Clara Delavallade :Corruption Politique :Factures institutionnels et effets sur les dépenses publiques، thèse de doctorat en sciences économiques ، université de Paris I، panthéon- Sorbonne، Aout 2007. p81.

21. محمد الأمين البشر، مرجع سابق، ص ص 64-63.
22. L'organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption (GOPAC) :Op.cit، p21.
23. الفساد: آثاره الاجتماعية و الاقتصادية وسبل مكافحته ،(99/5) ،ص 2.
24. بن لحسن الهواري، مرجع سابق، ص 7.
25. دليل البرلماني العربي لضبط الفساد ARPAC، 2005، ص ص 46-49.
26. HishamAwartani :les Sources de Corruption، Center for International Private Enterprise (CIPE)،Développement Institue، Washington،USA،p2.www. developementinstitue.org.
27. الفساد: أثاره الاجتماعية و الاقتصادية و سبل مكافحته، (99/5) ، ص 2.
28. محمد أمين البشر: مرجع سابق، ص66.
29. بن لحسن الهواري :مرجع سابق ،ص6.
30. عبد القادر خليل : مرجع سابق ، ص 95.
31. جيليان ديل: اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات ،منظمة الشفافية الدولية(TI)،برلين،ص5.
32. L'organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption (GOPAC) :Op.cit، p28.

33. جيليان ديل: مرجع سابق:ص4.
34. محمد أمين البشر:مرجعسابق،ص68.
35. الفساد: أثاره الاجتماعية و الاقتصادية و سبل مكافحته ، (99/5)،ص 3.
36. نفس المرجع،صص،57-58.
37. L'organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption (GOPAC) :Op.cit، p26.
38. دليل البرلماني العربي لضبط الفساد ARPAC: مرجع سابق ،ص ص ،55-56.
39. محمد أمين البشر: مرجع سابق، ص68.
40. سليمان عبد المنعم:ظاهرة الفساد: دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،دورية ،(د.س.ن) ،ص7.
41. عبد الله بن مسفر الوقداني:نظرية الفساد عند ابن خلدون،دورية الإدارة العامة،المجلد50،العدد4،الرياض،سبتمبر2010،ص547.
42. دليل البرلماني العربي لضبط الفساد ARPAC: مرجع سابق ،ص59.
43. سليمان عبد المنعم :مرجع سابق ، ص5.
44. جيليان ديل :مرجع سابق ،ص4.
45. محمد الأمين البشر، مرجع سابق، ص ص ، 104-106.
46. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك ، 1997، ص ص ، 44-
47. Direction de développement et de la coopération :combattre la corruption :stratégie de DDC، Berne، Suisse،2006،p5.
48. لمعرفة تفاصيل تشريعات مكافحة الفساد و المؤسسات الإقليمية و الدولية المكلفة بمكافحة هذه الظاهرة، انظر:

-Note de Pratique de PNUD (programme des nations unies pour le développement) :luttecotre la corruption، Février 2004.pp35-37.

*-للمزيد من التفاصيل لهذه العناصر: أنظر: محمد أمين البشر، مرجع سابق، ص ص 140 - 147.

49. الفساد: أثاره الاجتماعية و الاقتصادية و سبل مكافحته، (99/5) :ص 6.
50. محمد الأمين البشر، مرجع سابق، ص 148 و ما بعدها.